



الاعتداء على المواشي الفلسطينية

للفترة الزمنية من مطلع كانون الثاني وحتى منتصف أيار من العام 2026

خلف غبار المرامي المحاصرة في الضفة الغربية، تدور واحدة من أعنف المعارك الصامتة للاستحواذ على الأرض؛ ففي الفترة الممتدة من مطلع كانون الثاني وحتى منتصف أيار 2026، تحولت الماشية الفلسطينية من ركيزة للأمن الغذائي إلى هدف مباشر لسياسة تدمير ممنهجة يقودها المستوطنون تحت غطاء رسمي. بحيث تحولت هذه الاعتداءات إلى خطة استراتيجية تتصدر مشهد السطو على الأرض بعد تسجيل 102 اعتداءً مباشراً، طال 4796 رأساً من المواشي في فترة وجيزة. تركزت الاعتداءات في محافظة رام الله والبيرة بـ 41 اعتداءً طال 2791 رأساً، تلتها محافظة نابلس بـ 21 اعتداءً طال 183 رأساً، ثم محافظة الخليل بـ 15 اعتداءً طال 811 رأساً، ثم محافظة طوباس والأغوار الشمالية بـ 7 اعتداءات طالت 780 رأساً من المواشي، وفيما يخص محافظة طوباس والأغوار الشمالية فقد تسبب المستعمرون بتضرر 1700 رأساً من المواشي بسبب قطع مصادر المياه عن المناطق.

جدول يوضح عدد الاعتداءات على المواشي موزعة حسب كل محافظة

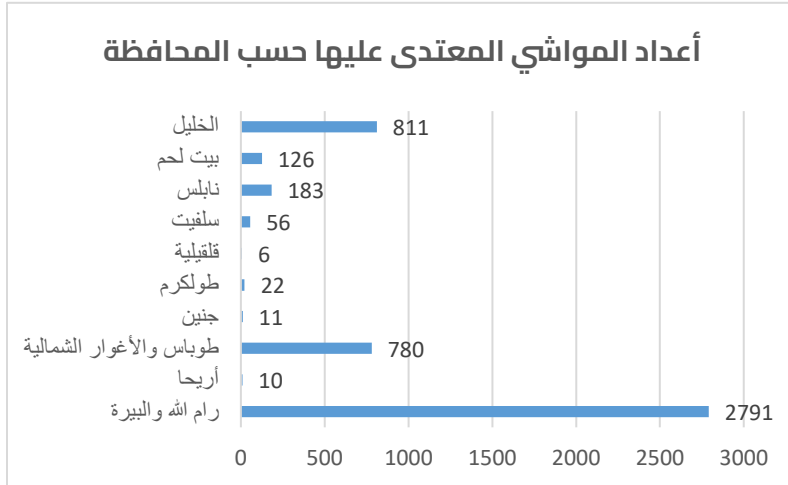
المحافظة	الخليل	بيت لحم	نابلس	سلفيت	قلقيلية	طولكرم	جنين	طوباس والأغوار الشمالية	أريحا	رام الله والبيرة	المجموع
عدد الاعتداءات على المواشي	15	3	21	3	4	6	1	7	1	41	102
عدد المواشي المعتدى عليها	811	126	183	56	6	22	11	780	10	2791	4796
طبيعة الاعتداء	سرقة وقتل وحرق وتسميم										
الجهة المنفذة للاعتداء	المستعمرون										



التقرير

وإذ تكشف المعطيات الواردة في التقرير عن تحول النمط، نمط الاعتداء على الماشية الفلسطينية، إلى أداة استعمارية وظيفية ضمن منظومة السيطرة على الأرض في الضفة الغربية، خصوصاً في المناطق الرعوية المصنفة (ج). فاستهداف 4796 رأساً من المواشي خلال أقل من خمسة أشهر، عبر 102 اعتداء مباشر، يعكس انتقال المستعمرين من سياسة التضييق التقليدي إلى سياسة ضرب البنية الاقتصادية والاجتماعية للتجمعات البدوية والرعوية. وهنا تبرز خطورة الاعتداءات بوصفها تستهدف مصدر الحياة ذاته، لأن الماشية بالنسبة لهذه التجمعات تتجاوز كونها مجرد مورد اقتصادي، بل أساس الاستقرار والبقاء والقدرة على التمسك بالأرض .

اللافت في التوزيع الجغرافي للاعتداءات أن محافظة رام الله والبيرة تصدرت المشهد بـ 41 اعتداءً طالت 2791 رأساً، وهو رقم



يكشف تركزاً واضحاً للعنف الاستيطاني في المناطق الواقعة شرق وشمال شرق المحافظة، حيث تتسارع محاولات السيطرة على المراعي المفتوحة وربط البؤر الاستعمارية ببعضها البعض. كما أن الفجوة بين عدد الاعتداءات وعدد المواشي المتضررة في بعض المحافظات تشير إلى أن الهدف ليس فقط إيقاع خسائر

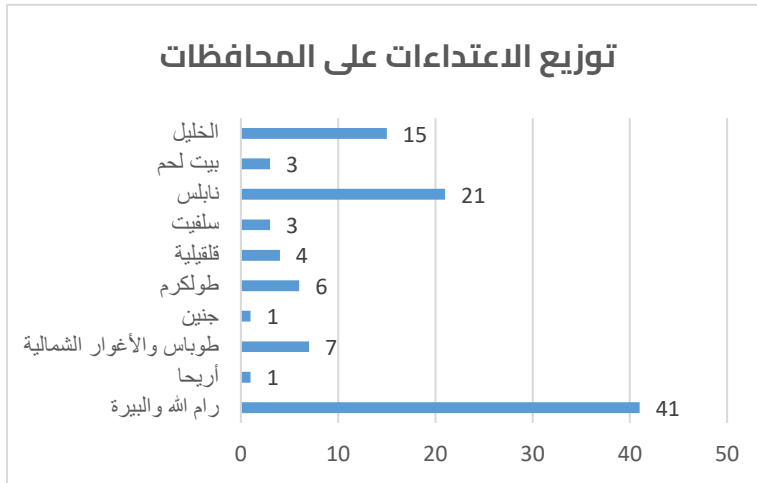
مباشرة، بل إحداث أضرار اقتصادية واسعة النطاق. ففي طوباس والأغوار الشمالية مثلاً، لم يقتصر الأمر على الاعتداء المباشر على 780 رأساً، بل تسبب المستعمرون بتضرر 1700 رأس إضافية عبر قطع مصادر المياه، ما يؤكد أن السيطرة على الموارد الطبيعية، خصوصاً المياه والمراعي، باتت أداة مركزية في دفع التجمعات نحو الرحيل القسري.

أما محافظة نابلس، التي سجلت 21 اعتداءً طالت 183 رأساً من المواشي، فتكشف معطياتها عن نمط مختلف من الاعتداءات يرتبط بطبيعة الجغرافيا الاستيطانية في المحافظة. فارتفاع عدد الاعتداءات مقابل انخفاض عدد المواشي المتضررة نسبياً يشير إلى أن المستعمرين يركزون على خلق حالة استنزاف يومي للرعاة والمزارعين عبر الاقتحامات المتكررة للمراعي، ومنع الوصول إليها، والاعتداء الجسدي المباشر، أكثر من تركيزهم على تنفيذ عمليات سطو واسعة النطاق. ويرتبط ذلك بالانتشار الكثيف للبوئر الاستعمارية الرعوية في مناطق جنوب نابلس وشرقها، والتي تحولت في السنوات الأخيرة إلى أدوات متقدمة للسيطرة التدريجية على التلال والمراعي المفتوحة.



وفي محافظة الخليل، حيث سجلت 15 اعتداءً طالت 811 رأساً من المواشي، تبدو الاعتداءات أكثر ارتباطاً بمحاولات تفكيك الوجود الفلسطيني في مسافر يطا والمناطق الجنوبية الشرقية من المحافظة. فالعدد المرتفع للمواشي المتضررة مقارنة بعدد الاعتداءات يكشف أن الهجمات هناك تتسم بطابع واسع وعنيف يستهدف إحداث خسائر اقتصادية مباشرة وقاسية، خاصة في التجمعات التي تعتمد بشكل شبه كامل على تربية المواشي كمصدر رئيسي للدخل والبقاء. كما أن خصوصية الخليل تكمن في التداخل المباشر بين المستعمرين والجيش، حيث تتحول الاعتداءات في كثير من الأحيان إلى جزء من عملية تضيق شاملة تشمل إغلاق المراعي، وملاحقة الرعاة، ومنع البناء، بما يدفع السكان نحو حالة إنهمك اقتصادي واجتماعي مستمرة .

أما في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، فإن خطورة المشهد لا ترتبط فقط بعدد الاعتداءات المباشرة، بل بطبيعة الاستهداف نفسه. فإلحاق الضرر بـ 1700 رأس من المواشي عبر قطع مصادر المياه يكشف انتقال المستعمرين إلى استخدام أدوات السيطرة على الموارد الطبيعية كسلاح استراتيجي. وتعد الأغوار اليوم واحدة من أكثر المناطق استهدافاً ضمن المشروع الاستيطاني



الإسرائيلي، نظراً لما تمثله من عمق جغرافي وزراعي وحدودي، ولذلك فإن استهداف التجمعات الرعوية هناك يهدف بشكل أساسي إلى تفرغ المنطقة من سكانها الفلسطينيين لصالح التوسع الاستعماري والرعوي الإسرائيلي .

وفي محافظة بيت لحم، ورغم تسجيل 3 اعتداءات فقط طالت 126 رأساً من المواشي، إلا أن نسبة الضرر مقارنة بعدد الاعتداءات تعكس أن الهجمات تتركز

في مناطق رعوية حساسة، خاصة في الريف الشرقي للمحافظة، حيث تتزايد محاولات المستعمرين للسيطرة على المراعي الممتدة باتجاه الأغوار والبحر الميت. وهذا يشير إلى أن بعض الاعتداءات، حتى وإن كانت محدودة عددياً، تحمل أثراً اقتصادياً وجغرافياً كبيراً يفوق حجمها الظاهري.

كما أن الاعتداءات المسجلة في طولكرم وقلقيلية وسلفيت، رغم انخفاض أرقامها نسبياً، تعكس اتساع رقعة هذا النمط من العنف الاستيطاني وتحوله إلى سياسة عابرة للمحافظات، لا تقتصر على بؤر الاعتداء التقليدية. وهو ما يدل على أن استهداف الثروة الحيوانية بات جزءاً من أدوات السيطرة الاستيطانية في مختلف البيئات الريفية الفلسطينية، مع اختلاف الأساليب والأهداف التكتيكية من منطقة إلى أخرى .

وتكشف طبيعة الاعتداءات - من سرقة وقتل وحرق وتسميم - عن مستوى عالٍ من التنظيم والعنف المقصود، خاصة أنها تستهدف عناصر الإنتاج الأساسية في الاقتصاد الرعوي. فحرق الحظائر وتسميم المراعي والمياه لا يحقق فقط خسارة آنية، بل يخلق بيئة طاردة تجعل استمرار الحياة الرعوية شبه مستحيل. وهذا ينسجم مع نمط أوسع من السياسات الإسرائيلية القائمة



على خلق بيئة قهرية تدفع الفلسطينيين إلى المغادرة القسرية دون إصدار أوامر تهجير مباشرة، وهو ما يمنح هذه الاعتداءات بعداً سياسياً واستراتيجياً يتجاوز بعدها الجنائي التقليدي.

كما أن التفاوت بين المحافظات يعكس العلاقة المباشرة بين كثافة المشروع الاستيطاني وطبيعة الاعتداءات. فالمناطق التي تشهد توسعاً استعماريّاً سريعاً، خصوصاً الأغوار ومحيط رام الله ونابلس وجنوب الخليل، هي ذاتها التي تسجل أعلى نسب الاعتداء على المواشي، ما يعني أن المستعمرين يتعاملون مع الرعاة الفلسطينيين باعتبارهم العقبة الأخيرة أمام السيطرة الكاملة على المساحات المفتوحة. وفي هذا السياق، تصبح المواشي هدفاً بديلاً عن الأرض نفسها؛ لأن ضرب الثروة الحيوانية يؤدي تلقائياً إلى إضعاف قدرة السكان على البقاء فوق أرضهم.

سياق قانوني

تتمتع التجمعات البدوية الفلسطينية، بوصفها جزءاً من السكان المدنيين الخاضعين للاحتلال، بحماية كاملة بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تلزم القوة القائمة بالاحتلال باحترام حياتهم وكرامتهم وملكيّتهم وأسلوب عيشهم التقليدي. وتشمل هذه الحماية حقهم في البقاء في أراضيهم وعدم نقلهم قسراً أو بشكل غير مباشر، سواء عبر أوامر عسكرية أو عبر خلق ظروف معيشية قهرية تؤدي إلى الرحيل، كما تحظر الاتفاقية تدمير الممتلكات الخاصة أو مصادر الرزق، بما في ذلك المراعي والمياه والثروة الحيوانية، إلا لضرورات عسكرية حتمية. إضافة إلى ذلك، يكرس القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حق هذه التجمعات في مستوى معيشي كافٍ وحققها في العمل والرزق والغذاء والمياه، وهي حقوق تتجسد في الحالة البدوية الفلسطينية في ارتباط مباشر بالأرض والرعي كأسلوب حياة وثقافة وهوية. وعليه، فإن أي سياسات تؤدي إلى تقييد الوصول إلى المراعي أو استهداف المواشي أو تدمير البنية الرعوية تمثل مساساً مزدوجاً بالقانون الإنساني وحقوق الإنسان، وترقى في حال كونها منهجية إلى نمط من أنماط التهجير القسري المحظور دولياً.

من الناحية القانونية، فإن المعطيات الواردة في التقرير لا تندرج ضمن نطاق اعتداءات فردية معزولة، بل ترقى إلى نمط سلوكي ممنهج يمكن توصيفه في إطار سياسة تهجير قسري محظورة بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي. ويشكل استهداف المواشي والمراعي ومصادر المياه وسبل العيش الأساسية انتهاكاً مباشراً للمادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر تدمير الممتلكات الخاصة إلا للضرورة العسكرية القصوى، كما يشكل في حال توافر عنصر الإكراه المادي أو الاقتصادي وسيلة غير مباشرة للنقل القسري للسكان المحميين، وهو ما تحظره المادة 49 من الاتفاقية ذاتها بشكل صريح.

كما أن تكرار هذه الاعتداءات وتوزعها الجغرافي وارتباطها بالبور الاستعمارية والرعوية، إلى جانب عجز سلطات الاحتلال عن منعها أو مساءلة مرتكبيها، بل وتوفير بيئات حماية سياسية وأمنية لهم في العديد من الحالات، يعزز معيار التواطؤ الفعلي أو التقصير المنهجي الذي قد يرقى إلى مستوى المسؤولية الدولية للدولة القائمة بالاحتلال. وبالاستناد إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن هذه الممارسات قد تدخل ضمن نطاق جرائم الحرب، ولا سيما ما يتعلق بالنقل القسري



للسكان، وتدمير الممتلكات على نطاق واسع، وفرض ظروف معيشية قسرية تهدف إلى إحداث تفرغ ديمغرافي تدريجي في مناطق محددة.

وتعزز المعطيات الواردة في التقرير توصيف هذه الممارسات باعتبارها جزءاً من سياسة تهجير قسري محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني، لا سيما المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة. فحين يتم استهداف مصادر المياه والمراعي وسبل العيش بشكل ممنهج ومتكرر، فإن الأمر لا يعود متعلقاً باعتداءات فردية، بل بسياسة تهدف إلى تفرغ الأرض من سكانها الأصليين لصالح التوسع الاستيطاني. كما أن عجز سلطات الاحتلال عن وقف هذه الاعتداءات، بل وتوفير الحماية السياسية والأمنية للمستعمرين في كثير من الحالات، يعزز فرضية وجود تكامل وظيفي بين عنف المستعمرين والسياسات الرسمية الإسرائيلية. ويمكن قراءة هذه الأرقام أيضاً ضمن تحول أوسع في أدوات الاستعمار الاستيطاني خلال السنوات الأخيرة؛ إذ لم تعد السيطرة على الأرض تعتمد فقط على إقامة المستعمرات والبؤر، بل على تفكيك الاقتصاد الفلسطيني الريفي والرعوي وتحويل الحياة اليومية إلى عبء مستحيل. لذلك فإن استهداف المواشي ليس حدثاً عرضياً، بل جزء من معركة السيطرة على الجغرافيا والديمغرافيا في الضفة الغربية، وخاصة في المناطق التي ما تزال تحافظ على الامتداد الرعوي والزراعي الفلسطيني.

توصيات وتدخلات

في ظل التصاعد الخطير لاعتداءات المستعمرين على الثروة الحيوانية الفلسطينية، وتحول استهداف المواشي والمراعي ومصادر المياه إلى أداة ممنهجة لدفع التجمعات الرعوية نحو الرحيل القسري، تبرز الحاجة الملحة إلى تبني حزمة من الإجراءات العملية والعاجلة التي من شأنها تعزيز صمود المربين وحماية مصادر رزقهم، إلى جانب تطوير آليات الرصد والتوثيق والحماية القانونية والدولية، بما يساهم في مواجهة هذه السياسة الاستعمارية التي تستهدف الوجود الفلسطيني في المناطق الرعوية والمفتوحة.

- إنشاء غرف طوارئ ميدانية في المحافظات الأكثر استهدافاً، خاصة الأغوار ورام الله والخليل ونابلس، لتنسيق الاستجابة السريعة للاعتداءات على التجمعات الرعوية.
- توفير صناديق تعويض عاجلة للمربين المتضررين لضمان عدم انهيار مصادر رزقهم بعد عمليات السرقة أو القتل أو التسميم.
- دعم إنشاء حظائر محمية وآبار وخزانات مياه متنقلة في المناطق الأكثر عرضة لاعتداءات المستعمرين وقطع مصادر المياه.
- تعزيز الوجود الشعبي والرسمي في المراعي المستهدفة من خلال حملات إسناد ومرافقة للرعاة خلال فترات الرعي والتنقل.
- تطوير منظومة إنذار واتصال سريعة بين التجمعات الرعوية والمؤسسات المختصة للإبلاغ الفوري عن أي اعتداءات أو تحركات للمستعمرين.



- تزويد الرعاة بوسائل توثيق ميدانية بسيطة مثل الكاميرات وأجهزة تحديد المواقع وتدريبهم على آليات التوثيق القانوني.
- إطلاق حملات دولية متخصصة تركز على استهداف الثروة الحيوانية باعتباره جزءاً من سياسة تهجير قسري وانتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.
- مطالبة المؤسسات الدولية بتوفير بعثات حماية ورقابة دائمة في المناطق الرعوية الأكثر استهدافاً، خصوصاً في الأغوار ومسافر يطا.
- دعم مشاريع الأعلاف والزراعة الرعوية البديلة لتقليل آثار إغلاق المراعي ومنع الوصول إليها.
- تفعيل المسار القانوني الدولي عبر إعداد ملفات متخصصة حول جرائم استهداف المواشي ورفعها إلى الآليات الأممية والمحكمة الجنائية الدولية.
- فضح العلاقة الوظيفية بين البؤر الاستعمارية الرعوية واعتداءات المستعمرين باعتبارها أداة للسيطرة على الأراضي المفتوحة.
- تعزيز صمود التجمعات الرعوية عبر مشاريع تنمية مستدامة تمنع تفريغ المناطق المستهدفة من سكانها.
- إنشاء خرائط تفاعلية توثق مناطق الاعتداءات المتكررة ومسارات التوسع الاستعماري المرتبط بها، لاستخدامها في العمل الحقوقي والإعلامي.
- الضغط دولياً من أجل فرض عقوبات على المستعمرين المتورطين في الاعتداءات على التجمعات الرعوية ومصادر رزقها.